نيسان 2026 العدد رقم 2

سلسلة **التعامل مع الماضي**

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

المفقودون: وديعة حرب ختمت خمسينها

وداد حلواني
رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان (*CFKDL*)

المقدّمة

من بشاعات الحياة، بل من أكثرها بشاعة، الحرب. إنها من صنيعة الإنسان وموجّهة ضده! في الحرب يتراجع المنطق أمام سطوة السلاح والمسلّحين، فيتسيّدان الناسَ العُزّل ويُصيّرانهم ضحايا يتوزّعون بين قتلى، وجرحى، ومعوَّقين، ومفقودين. إن الحرب التي عصفت بلبنان على مدار خمسة عشر عاماً (1975-1990)، لم تشذّ عن هذه القاعدة التدميريّة الهائلة التي انعكست على المستويات كافّة. وقد قدّرت الخسائر البشرية للحرب بـ: 144,240 قتيلاً، 184,051 جريحاً، 17,415 مفقوداً، 13,455 معوَّقاً جسدياً (جريدة النهار، 1992، ص.5)، عدا عن مئات الآلاف من المهجّرين والمهاجرين، فضلاً عن الخسائر الماليّة والاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة... ويبقى ملفّ المفقودين والمخفيّين قسراً من أقسى ما خلّفته تلك الحرب التي تناسلت حروباً. فهذا الملف ما زال جرحاً مفتوحاً في يوميّات عائلاتهم وعلامة فارقة في دولة أهملت معالجة إرث حرب ختمت خمسينها على نيّة ما شُبّه بالسلم.

الخلفية

ذات نهار جمعة، 24 أيلول من عام 1982، وبعد أن كانت القوّات الإسرائيلية قد أوشكت على إنهاء انسحابها من بيروت بعد محاصرتها وقصفها على مدار شهر ونصف من 13 تموز حتى 28 آب، دقّتْ يدُ الإجرام جرسَ بيتنا واقتادت عدنان، زوجي، بذريعة التحقيق بحادث سيارة لن يتجاوز خمس دقائق، ثم يعود. بالتأكيد الحادث لم يحصل، وعدنان لم يعد منذ تاريخه.

عن الكاتبة
وداد حلواني موظّفة متقاعدة من القطاع العامّ، عملت أستاذة تعليم ثانوي في ملاك المديريّة العامّة للتّربية لمدّة عشر سنوات، وشغلت منصب مراقب في المديريّة العامّة لرئاسة مجلس الوزراء على مدى خمسة وعشرين عامًا. هي مؤسِّسة ومديرة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، ومن أبرز الناشطات في الدفاع عن قضايا المخطوفين والمفقودين وضحايا الإخفاء القسري. كما تُعدّ عضوًا مؤسِّسًا لعدد من الشبكات الدوليّة المعنيّة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيّما قضايا الفقد والإخفاء القسري، في بلجيكا وهولندا وباريس.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland to Lebanon and Syria
السفارة السويسرية لدى لبنان وسوريا

موّل هذا الملخص من قبل سفارة سويسرا لدى لبنان وسوريا. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق المركز اللبناني للدراسات، وهو لا يعكس بالضرورة آراء سفارة سويسرا لدى لبنان وسوريا.

© حقوق النشر محفوظة 2026
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله

لم أترك باب مسؤول، تمكّنت من الوصول إليه، إلّا وطرقته، ولم أحصد سوى كلمات التحسّر على وضعي، وعلى وعود بلا نتائج.

بعد انقضاء شهرين بالتمام بحثاً عن عدنان، وجدتُ نفسي أبحث عن عشرات فمئات فآلاف مثله، وذلك إثر نداء وجّهته عبر إحدى الإذاعات المحلّية لكل مَن فقد/ت شخصاً من عائلته/ا إلى لقاء تعارفي. لا أجد الكلمات لوصف ذلك المشهد الاستثنائي في الشارع في زمن الحرب. تجمّع من النساء فاق عددهن المئة وبرفقتهن عشرات الأطفال. حاولتُ لملمة نفسي، إذ وجدتُني فريسة تساؤلات تنهشني أمام ذلك الإجرام الذي وقع على هؤلاء النسوة وعلى أحبّة سُرقوا من داخل البيوت، أو من أماكن العمل، أو من على حواجز نُصبت بقرار قادة المتحاربين ومزاجهم.

فكّرت أنه لا بدّ من عمل ما. ساعدني صوتي العالي الناتج من مهنتي بالتعليم الرسمي على مناشدة السيدات التوقّف عن البكاء والتفكير في ما يجب علينا القيام به لإنقاذ احبّتنا. كان القرار بمقابلة رئيس الحكومة لمطالبته بتحمّل مسؤوليته والعمل على تحرير أحبّائنا. انطلقت مسيرتنا من نقطة التجمّع أمام جامع عبد النّاصر في كورنيش المزرعة، تعلوها أصوات مطالبة بعودة الأحبّة على وقع الآهات والدموع.

ما إن اقتربت المسيرة من مبنى تلفزيون لبنان، حتى اعترضتنا القوى الأمنيّة النظاميّة، محاولة منعنا بأعقاب البنادق من متابعة السير، بحجّة حالة الطوارئ المُعلنة في البلاد. وهل من حالة طوارئ أهمّ من إعادة مَن سُرقوا وأُوقفت حياتهم عنوة دون أي مبرّر أو مسوّغ قانوني!! ونتيجة عنادنا وإصرارنا، جرت المقايضة بالسماح لانتداب وفد منّا بالصعود إلى الجيب العسكري بقيادة الضابط إلى السراي، شرط انفضاض المظاهرة.

في حضرة رئيس الحكومة، شرعت السيدات بسرد وقائع خطف أحبتهن. بدت علامات التأثّر على ملامح الرئيس، وجاهر بأحقّية مطلبنا. إلّا أن الموقف انقلب عندما سُئل عن الإجراءات التي سيقوم بها، وبدا الارتباك عليه وهو يتحدث عن ضعف الدولة وانعدام هيبتها أمام سلطة المليشيات ونفوذها، مستعيناً بالمثل الشعبي 'العين بصيرة واليد قصيرة'. فما كان من سيّدة بيننا إلّا أن قاطعته، ناهرة بأعلى صوتها: 'استقيل، ليش ما بتستقيل إذا كنت مَنّك قادر تعمل شي تتساعدنا'.

ما صادفنا ذلك النهار الطويل كان بمثابة صفّارة إنذار مدوّية بوجوب استمرار لقاءاتنا وتنظيم صفوفنا للمطالبة بعودة أحبّائنا. حصل ذلك يوم 24 تشرين الثاني 1982، وهو تاريخ ولادة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان.

I المسيرة العسيرة (1982-1990)

دار الفتوى: نقطة انطلاق الحراك

كان لا بدّ من إيجاد مكان للقاء اليومي، وقع الخيار على دار الفتوى في منطقة عائشة بكّار. بالتأكيد، لم يكن ذلك الخيار بدافع الانتماء الطائفي لغالبيتنا الموجودات في بيروت الغربية وفقاً لمقصّ التقسيم الذي فرضته مشيئة الحرب والمتحاربين، بل للبقاء بمنأى عن وصاية أو سلطة أيٍّ من الأحزاب والمليشيات الفاعلة آنذاك.

فعل الظّلم وحّد الأهالي وحوّل المفقودين إلى قضيّة

كانت غالبيّة الأهالي من النساء، باعتبار أن غالبيّة الضحايا من الرجال. كنّا من بيئات اجتماعيّة وانتماءات فكريّة ومستويات علميّة وثقافيّة مختلفة. القاسم المشترك بيننا كان فعل الخطف. في البداية، لم يكن الأمر سهلاً لتقبّل بعضنا البعض، للإصغاء إلى بعض، لاحترام المشاعر والآراء والاختلافات، لاستيعاب الوجع المشترك ووعيه دون التمييز بين مخطوف وآخر، وبغضّ النظر عن هوية الجهة الخاطفة.

المهمة الأولى كانت دعوة الأهالي إلى الحضور إلى دار الفتوى، حيث شرعنا بتسجيل أسماء المخطوفين وتاريخ الخطف أو الفقد ومكانه، لإثبات أن المخطوفين والمفقودين ليسوا أرقاماً، بل هم أشخاص لهم أسماء وعائلات تحبّهم وتنتظر عودتهم. كنا نُرسل تباعاً نسخاً عن لوائح الأسماء التي تُنجَز إلى بعض الصحف اليوميّة، ونحمل نسخة عنها إلى كل مسؤول نزوره.

لم نترك باب مسؤول إلّا وطرقناه، بمن فيهم قادة الميليشيات والأحزاب ورؤساء الطوائف. معظم مسيراتنا تعرّضت للقمع ولمحاولة تفريقنا. صارت التظاهرات في شوارع العاصمة سلوكاً يومياً، رغم نيران الحرب وتهديدات المسلّحين. كنّا الطرف شبه الوحيد الذي يتحرّك في شوارع العاصمة، والصوت المدوّي المطالب بالإفراج عمّن سرقتهم الأطراف المتحاربة من أحضان عائلاتهم. كذلك تحدّينا خطوط التماس وحوّلناها إلى نقطة تلاقٍ مع مثيلاتنا من الجهة الشرقيّة للتحاور والتخطيط المشترك.

لم يخطر ببال أيٍّ منّا أن القضيّة ستأخذ أعمارنا، وأنّنا سنواجه جبلاً من المصاعب والتحدّيات، بدءاً من المخاطر الأمنيّة، مروراً بوعود المسؤولين الكاذبة، وصولاً إلى انتهاج سياسة الترغيب حيناً، والتهديد في أغلب الأحيان. ولا بدّ من ذكر الممارسات العنفيّة التي تعرّضت لها عدّة نساء وفتيات وصلت إلى حدّ القتل. نظّمنا صفوفنا وشكّلنا، في بلد الاقتتال الطائفي، طائفة عابرة للطوائف، والمذاهب، والمناطق، والانتماءات الفكريّة والعقائديّة والجنسيّات، طائفة خرجت من رحم الحرب ضدّ الحرب، ونجحت في البقاء على مسافة واحدة من جميع الأطراف السياسيّة والمرجعيّات الدينيّة.

ثلاث لجان لم تُغنِ ولم تُعِد مخطوفاً واحداً

إنّ ارتفاع وتيرة الاحتجاجات دفع رئيس الحكومة، شفيق الوزّان، إلى تشكيل لجنة للاستقصاء عن المخطوفين والمفقودين (20 تموز 1983). لكن سرعان ما اكتشفنا عدم فعاليّة تلك اللجنة، فبادر مفتي الجمهوريّة الراحل، الشيخ حسن خالد، إلى تشكيل لجنة دار الفتوى (11 كانون الأول 1983). ولمّا لم تصدر عن خطّة هذه اللجنة أي نتيجة، مضافاً إليها ارتفاع وتيرة تحرّكاتنا، أصدر رئيس الحكومة، رشيد كرامي، قراراً بتشكيل لجنة لاستقصاء المعلومات عن المفقودين (رقم 14 تاريخ 1984/6/1).

شُكّلت ثلاث لجان خلال عامين دون أن تُسجّل عودة مخطوف واحد إلى عائلته.

اتفاق الطائف وإعلان انتهاء الحرب

وُقّعَت وثيقة الوفاق الوطني في 30 أيلول 1989، وصدّق عليها مجلس النواب في 5 تشرين الثاني 1989. كان الهدف المعلن لهذا الاتفاق وضع حد للحرب اللبنانية، وكان

الإعلان الرسمي لتوقّف الأعمال العسكرية في تشرين الأول 1990. نمنا على وقع قرقعة الحرب، واستيقظنا على خبر انتهائها... جاء السلم... فهلّلنا له بعد طول انتظار.

II قطار السّلام تجاهل مفقودي الحرب وأهاليهم (1991-1999)

سلام 'عفا الله عمّا مضى'

كان استعداد أهالي مفقودي الحرب لاستقبال السّلام على أشده: منهم مَن انشغل بإعادة تحسين أوضاع البيت بين تجديد طلاء الجدران، أو ترميم المقاعد، أو تنظيف الستائر، أو شراء ملابس جديدة وغيرها من الإجراءات بما يتناسب مع أهمية الحدث.

لكن قطار السّلم المفترض به أن يعيد الأحبّة لم يكن عادلاً، فتجاهل المفقودين، وتجاوز أهاليهم دون أن يتوقّف عندهم. الصدمة كانت موجعة جداً، فعن أيّ سلم يتحدّثون؟ ومَن خطفتهم وأخفتهم الحرب لم يعودوا ولم يُعرف عنهم خبر!

وقبل أن نخرج من حالة الذهول والغضب، صدر قانون عفا عن المرتكبين خلال سنوات الحرب، وأغفل الضحايا وأهاليهم (قانون العفو العام رقم 84 بتاريخ 26 آب 1991).

محاولات الالتفاف الرسمي على القضية

إن أجواء 'السّلام' المُعلن جعلت لجنة الأهالي تشعر بإحباط كبير وبمزيد من الوحدة والتهميش، فغالبيّة الناس انشغلت بنفض غبار الحرب عنها وعن بيوتها. وجاء قانون العفو العام ليمهّد الطريق أمام المرتكبين، فبدل محاسبتهم على جرائمهم أو حتى مساءلتهم عن ضحايا أفعالهم، رفع من شأنهم وجعلهم يتوزّعون مواقع السلطة والقرار. رأيناهم قد ملأوا مقاعد المجلس النيابي بالتعيين، معطّلين العمليّة الديمقراطيّة، وتبوّأوا وأزلامهم الوزارات والإدارات العامة وتقاسموا خيرات البلاد.

مع إعلان ذلك 'السّلام' أو 'ما بعد الحرب'، وفق تسمية لجنة الأهالي، انتُهجت سياسة التعتيم، فغُرضت الرّقابة على وسائل الإعلام، ونُصب جدار سميك إزاء مجريات الحرب، وكأنها لم تحصل. تحت شعار إعادة الإعمار، أُسكِت كل صوت معارض. لكن صوت لجنة الأهالي لم يخفت، فكانت السبّاقة في فضح زيف ذلك السّلم. حاولت السلطات الرسمية الالتفاف على مطالبنا، فلجأت إلى ترهيبنا واتّهامنا بأن الاستمرار بالمطالبة بحق معرفة مصير المفقودين يهدّد مسيرة السّلم الأهلي. لكن هذا السلوك الرسمي زاد من وتيرة تحرّكاتنا، الأمر الذي دفع أحد المسؤولين إلى اعتماد سياسة الترغيب بدل الترهيب، فدعانا إلى التعقّل ووضع كل ما جرى خلال الحرب خلفنا والتطلّع إلى الأمام، والانخراط في ورشة إعادة الإعمار. فكان الجواب: أي مستقبل يُبنى يا حضرة المسؤول إذا لم يُعالَج الماضي؟ المسؤول ذاته حاول لاحقاً التلويح بإغراءات ماليّة للأهالي، شرط إغلاق الملف بشكل نهائي، مراهناً على أنه بالمال تُبنى الأوطان. عندما سقطت كل المراهنات على فرض تطويعنا، التي لم تزدنا إلّا تمسّكاً بحقّنا بمعرفة مصير ذوينا، أحياءً أو أمواتاً، جرى الاستقواء بقانون صدر تحت مسمّى 'الأصول الواجب اتباعها لإثبات وفاة المفقودين' (رقم 434 تاريخ 1995/5/15).

المضحك المبكي في هذا القانون أن لجنة الأهالي طالبت بالكشف عن مصير المفقودين، فجاء القانون ليمنّ عليها بالأصول التي تمكّن كل عائلة بتوفية مفقودها.

والمبكي غير المضحك، ما ورد ضمن الأسباب الموجبة لهذا القانون، بأنّ إعلان وفاة المفقود يريح العائلة نفسياً؛ الأهالي يطالبون بحقّهم بمعرفة مصير مفقوديهم، والقانون يريد أن يريحهم نفسياً. والأدهى من ذلك، أنّه بموجب هذا القانون 'يقدّم طلب إقرار الوفاة بموجب استدعاء إلى المحكمة المختصّة بالنسبة إلى الطائفة التي ينتمي إليها الشخص المفقود'. يعني أن المشرّع شاء تحويل هذه القضية الإنسانيّة/الوطنيّة الجامعة إلى ملفّات إفراديّة، على أن تتولّى الطوائف إخراجها. والجدير ذكره أنّ نسبة الأهالي الذين استعانوا بهذا القانون قلّة قليلة، ولم يتعدّ الدافع سوى تخليص بعض القضايا العالقة المتعلّقة بالإرث، وليس عن قناعة بموت المفقود، كذلك أدى اعتماده في بعض الحالات إلى نشوء خلافات ضمن العائلة الواحدة.

III نضال لجنة الأهالي باتجاه قانون عادل (2000-2018)

تشكيل إطار أصدقاء

الإيجابية الوحيدة لذلك القانون اللّاإنساني واللّاأخلاقي من وجهة نظر أهالي المفقودين والمخفيّين قسراً، أنه أيقظ لديهم الشعور بأنّ هذا الملف الجامع ليس من مسؤوليّتهم وحدهم، بل هو مسؤوليّة المجتمع اللبناني بأفراده وهيئاته. ترجمةً لهذه القناعة، خطّطت لجنة الأهالي لاستقطاب أصدقاء لقضيّتها، فبادرت خلال كل نشاط نظّمته أو شاركت فيه، إلى دعوة الحاضرين/ات المؤيدين/ات لأحقّيّة قضيّتها إلى تسجيل أسمائهم/ن وأرقام هواتفهم/ن على دفتر خصّصته لهذه الغاية. هكذا أصبح للجنة الأهالي إطار أصدقاء داعم لقضيتها ومتبنٍّ مطالبها.

اتخذ إطار الأصدقاء شعار لجنة الأهالي 'من حقّنا أن نعرف' اسماً له، ووضع بالشراكة معها خطّة عمل للتحرّك لتنفيذ مطالبها الثلاثة:

- تشكيل لجنة رسميّة للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم.
- إقرار مشروع رعاية اجتماعيّة لذوي المخطوفين والمفقودين يبعد عنهم شبح الجوع والبطالة والمرض، ويضمن لهم مستوى من العيش الحرّ والكريم.
- إعلان يوم 31 نيسان من كلّ عام يوماً وطنياً للذاكرة، وإقامة نصب تذكاري تكريماً لضحايا الحرب ويكون بمثابة إدانة ماثلة لجرائمها.

خطاب إطار الأصدقاء أراح لجنة الأهالي

في مؤتمر صحافي مشترك، عُقد في نقابة الصحافة في بيروت بتاريخ 29 تشرين الأول 1999، أعلن إطار الأصدقاء عن تشكّله، داعياً المواطنين إلى الانضمام إلى صفوفه. ومما ورد في كلمته: '... في جملة من نسينا، نسينا الآلاف من أهالينا يعيشون جراحاً أثخنتهم ولم تندمل. إنهم أهالي آلاف من مخطوفين ومفقودين لم يكلّف أحد من مسؤولينا نفسه عناء الإجابة على سؤال محيّر في بساطته: إذا انتهت الحرب، اين هم إذاً؟ وحدها لجنة الأهالي لم تنسَ ولم تتقاعس... حفنة من أمّهات وزوجات تابعن التحرّك... وحطّمن بصبر وإصرار وعناد أشبه بالإعجاز جبل لا مبالاتنا وأجبرننا أن نرفع رؤوسنا حيث دفنّاها...' (جريدة السفير، 1999، ص.5).

بالمقابل، عبّرت لجنة الأهالي عن ارتياحها لأنها لم تعد وحدها، فجاء في كلمتها: '... نشعر اليوم أنّنا نستطيع أن نرتاح للحظة من عبء معاناتنا التي خطفتنا كلّ هذه السنوات... وكم هو جميل أن نرتاح لحظة فقط، وفي قلبنا بصيص أمل لأنّ مجتمعنا بدأ يسمعنا'. نعم، لقد زادت ثقتنا مع تشكّل إطار الأصدقاء الداعم لقضيتنا بوجه دولتنا بحكوماتها المتتالية منذ سبعة عشر عاماً ولم تسمعنا (جريدة السفير، 1999، ص.5).

فاتحة النضال مع الأصدقاء: لجنة استقصاء رسمية دعت الأهالي إلى توفية مفقوديهم

بعد انقضاء حوالى ثلاثة أشهر على تشكيل إطار الأصدقاء وإطلاقنا معاً حملة وطنيّة باسم 'من حقّنا أن نعرف'، بادر رئيس الحكومة، سليم الحصّ، إلى تشكيل لجنة رسمية للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم، وأُعطيت مدة ثلاثة أشهر لرفع تقريرها (القرار رقم 2000/10 بتاريخ 2000/1/21). ثم مُدِّد لها ثلاثة أشهر إضافية (القرار رقم 2000/89 تاريخ 2000/4/25).

جاء تقرير اللجنة الرسمية أشبه بورقة 'نعوة' للمفقودين، إذ ورد فيه أنها لم تجد أحياءً منهم، بل وجدت مقابر جماعيّة سمّت منها: مقبرة داخل مدافن الشهداء في منطقة حرش بيروت، وثانية في مدافن مار متر في الأشرفيّة، وأخرى في مدافن الإنكليز في التحويطة، إضافة إلى أنّ بعض الجثث أُلقيَت في البحر.

واستكمالاً لسياسة إدارة الظهر لمجريات الحرب والتعتيم على الجرائم التي ارتكبت خلالها، لم يجرِ التعامل مع هذه المقابر بطريقة علمية كما يجب، بحجّة تعذّر إجراء الفحوص اللازمة للتعرّف إلى هويّات أصحابها داخل لبنان من جهة، وارتفاع كلفة إجرائها في الخارج من جهة أخرى.

وخلص تقرير اللجنة الرسمية إلى اعتبار '... جميع المخطوفين والمفقودين الذين مرّ على ظروف اختفائهم مدة أربع سنوات وما فوق ولم يعثر على جثثهم في حكم المتوفين، وبالتالي الإيعاز إلى ذويهم مراجعة القضاء المختصّ لإثبات الوفاة بصورة قانونيّة'. تجدر الإشارة هنا إلى أن خلاصة هذا التقرير جاءت مطابقة لمضمون القانون 434 السابق ذكره: انسحاب الدولة من مسؤولياتها وتحميلها للأهالي عبر تحويل هذه القضية الإنسانية الجامعة إلى ملفات إفرادية ووضعها في عهدة الطائفة التي ينتمي إليها الشخص المفقود (جريدة الاتحاد، 2000؛ جريدة النهار، 2000؛ جريدة السفير، 2000).

ثلاث لجان عُمّرت بالتمديد: أكثر من عشر سنوات بلا نتائج

وقبل أن يستعيد أهالي الضحايا أنفاسهم بعد إعلان أحبائهم موتى بلا جثث، وقبل أن يجفّ حبر ذلك التقرير 'الملفّق'، أُطلق سراح 54 لبنانياً من السجون السوريّة ببادرة حسن نيّة، وفق تسمية رأس النظام السوري آنذاك.

هذه عيّنة تكشف كيف تعاملت السلطات الرسميّة إزاء معاناة آلاف عائلات المفقودين، بجرّة قلم تُميت أحبّتهم وبجرّة أخرى تعيد إحياءهم، ضاربة عُرض الحائط بالحدّ الأدنى من المشاعر الإنسانية والأخلاقية (جريدة النهار، 2000).

أمام ردّات فعل أهالي الضحايا مرّتين: مرّة بفقدان شخص عزيز، ومرة بالاستخفاف الرسمي بهم، سارعت الحكومة إلى امتصاص انتفاضة الأهالي، فشكّلت لجنة جديدة

سمّتها 'هيئة تلقّي شكاوى أهالي المفقودين' (القرار رقم 2001/1 بتاريخ 2001/1/5)، ودعتهم مجدّداً إلى تعبئة استمارات في المخافر. مُدِّد لهذه الهيئة عدّة مرّات (القرار رقم 2001/69 تاريخ 2001/9/6، لتمديد المهلة المعطاة للهيئة مدّة 6 أشهر إضافية (جريدة النهار، 2005) والقرار رقم 2001/155 بتاريخ 2001/12/7 لتمديد المهلة المعطاة للهيئة مدّة 6 أشهر إضافية). نشرت نقابة محامي بيروت، العضو في الهيئة، مسوّدة التقرير في جريدة النهار، خلاصته عدم الكشف عن مصير أيّ مفقود، والاكتفاء بتوزيع المفقودين على لوائح وفقاً للجهة المسؤولة عن إخفائهم بناءً على إفادات أهاليهم.

بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان بتاريخ 30 نيسان 2005 إثر اغتيال رئيس الحكومة الأسبق، رفيق الحريري، اعتبر أهالي المعتقلين في السجون السوريّة أن الانسحاب السوري غير ناجز ما لم يُفرَج عن ذويهم. وشرعوا في اعتصام مفتوح مع لجنة دعم المعتقلين والمنفيّين اللبنانيّين 'سوليد' في خيمة نصبوها في حديقة جبران خليل جبران، سرعان ما انضمّت إليها لجنة الأهالي لتتحوّل الخيمة إلى مقر دائم للاجتماعات وانطلاق التحركات. لا تزال الخيمة قائمة حتى اليوم كمقر رمزي للقضية ولتنظيم أنشطة سنويّة أمامها. لم يختلف ردّ الفعل الرسمي عن السابق، فسارع رئيس الحكومة، نجيب ميقاتي، بتشكيل لجنة لبنانيّة سوريّة لمعالجة قضيّة المعتقلين اللبنانيّين في السجون السوريّة (القرار رقم 2005/43 بتاريخ 2005/6/20)، مع الإشارة إلى أن الخطاب الرسمي كان قد دأب على نفي وجود معتقلين لبنانيّين في سوريا قبل انسحابها من لبنان. لم يرشح أي نتيجة ولم يصدر أي تقرير عن عمل هذه اللجنة المشتركة، بالرغم من تمديد مهل عملها تباعاً كان آخرها في عام 2010 من قبل رئيس الحكومة، سعد الحريري.

إعداد مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً

في عام 2010، وإثر زيارة علميّة ميدانيّة للبوسنة والهرسك نظّمها المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة بدعم من مؤسّسة فريدريش إيبيرت، تسنى لنا، أنا وشريكي في النضال، الراحل غازي عاد، المشاركة ضمن وفد متنوع الاختصاصات للاطّلاع على كيفية معالجة السلطات المحليّة هناك لقضية المفقودين بالتعاون مع اللجنة الدوليّة للأشخاص المفقودين (ICMP)، وفق قانون خاصّ بالموضوع.

كان التوافق إثر هذه الزيارة مع أعضاء الوفد على ضرورة العمل على مشروع قانون للأشخاص المفقودين والمخفيّين قسراً، يأخذ في الاعتبار خصوصيّة الوضع اللبناني. وبناءً عليه، عمل المدير التنفيذي للمفكّرة القانونيّة، المحامي نزار صاغيّة، على صياغة مسوّدة مشروع قانون. جرى نقاش المسوّدة وتعديلها أكثر من مرّة بناءً على ملاحظات واقتراحات لجنة الأهالي وسوليد وعدد من المنظمات غير الحكوميّة المحليّة والدوليّة. وأُطلِق مشروع القانون عام 2012 في مؤتمر صحافي دُعي إليه عدد من الرسميّين والخبراء المحليّين والدوليّين.

مع إطلاق مشروع قانون الأهالي المتعلّق بالأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً، دخل على الخط مشروع مرسوم يرمي إلى إنشاء هيئة وطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسراً. ولا يتّسع المجال لسرد المعركة الضارية التي فُرض علينا خوضها

ضد فريق سياسي وازن لم يتردّد في تخييرنا إما بالقبول بمشروع المرسوم الذي أعدّه وإما بلا شيء، فاخترنا اللّاشيء، وتمسّكنا بمشروع القانون. وكان مجلس شورى الدولة قد أبدى رأياً بعدم صلاحية المرسوم لإجراء فحص الحمض النووي اللازم للتعرّف إلى هويات الرفات، بل إلى قانون (قرار رقم 2011/224-2012 تاريخ 2012/8/9) (جريدة النهار، 2018).

مشروع قانون أهالي المفقودين على جدول أعمال مجلس النواب

لم نتمكّن من تسجيل مشروع القانون في قلم مجلس النّواب إلّا في نيسان عام 2014 بواسطة النائبين، غسان مخيبر وزياد القادري. نام المشروع في أدراج المجلس، ولم يدرج على جدول أعمال الجلسات النيابيّة إلّا عام 2018. حصل ذلك نتيجة تمسكّنا بحقّنا، إضافة إلى ثلاث حملات وطنيّة أطلقناها: 'العريضة الوطنيّة، لائحة المفقودين في كلّ لبنان، وآب شهر المفقودين في لبنان'. لقد نصّت العريضة الوطنيّة على طلب الموافقة على مشروع قانون المفقودين والمخفيّين قسراً الرامي إلى تشكيل هيئة وطنيّة مستقلّة لتقفّي أثر هؤلاء الضحايا والكشف عن مصيرهم أحياءً أو أمواتاً. بلغ عدد الموقّعين على العريضة 5187 شخصاً دون احتساب تواقيع أهالي المفقودين، وقد اقترنت بتواقيع معظم رؤساء الأحزاب والتيّارات السياسيّة اللبنانيّة، وبتواقيع عدد وازن من النوّاب الذين ينتمون إلى الكتل النيابيّة كافّة، إضافة إلى عدد من النوّاب السابقين. كذلك وقّع عليها عدد من الوزراء، إضافة إلى رئيس سابق لمجلس النوّاب. وبذلك، تكون الموافقة قد جرت على مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيّين قسراً شعبيّاً قبل عرضه على جدول أعمال مجلس النوّاب. وكانت العريضة الوطنيّة بمثابة الوثيقة الثانية بعد اتفاقية الطائف التي حظيت بالإجماع النّيابي.

لقد استطاعت لجنة الأهالي أن تسجّل العريضة الوطنيّة في قلم مجلس النّواب مع إصرار منها على أن تُعرَض على جدول أعمال أوّل جلسة تعقد لتشريع الضرورة وفق ما اتُّبِع آنذاك. إنه إنجاز سجلته لجنة الأهالي لمصلحة إعادة إيصال الناس قضاياهم مباشرة إلى ممثّليهم في البرلمان، دون الحاجة إلى الوسيط الحزبي أو الطائفي كجاري الحال.

أقرّ مشروع قانون المفقودين والمخفيّين قسراً في مجلس النواب في جلسته التي عقدت بتاريخ 2018/11/13 وصدر بتاريخ 2018/11/30 تحت الرقم 105، ونُشر في الجريدة الرسميّة بتاريخ 2018/12/6 (الوكالة الوطنية للإعلام، 2018).

IV بين النّصّ والواقع

انتظارات لجنة الأهالي

إن انتزاع القانون 2018/105 إنجاز في غاية الأهميّة كلّف لجنة الأهالي 36 سنة من الانتظار والمعاناة، ولم تتوقّف عن متابعة النضال من أجل فرض تطبيقه. بعد سنة ونصف، صدر أوّل مرسوم تطبيقي للقانون القاضي بتعيين أعضاء الهيئة الوطنيّة المستقلّة للمفقودين والمخفيّين قسراً المنوط بها تقفّي أثر هؤلاء والكشف عن مصيرهم (المرسوم رقم 6570 بتاريخ 2020/3/7 وتعديلاته)، وهذا ما يريده الأهالي، لا يريدون أكثر منه، ولا يقبلون بأقّل منه.

تمثّلت لجنة الأهالي بعضوتين في الهيئة الوطنيّة، وكانتا شاهدتين على مجمل التحدّيات التي واجهت الهيئة للقيام بالمهمّة المطلوبة منها. وبالرغم من تزويد الأهالي بالتفاصيل الأساسيّة المتعلّقة بعمل الهيئة، وبالرغم من لقاء الهيئة بهم ومخاطبتهم مباشرة عن سير عملها، سادهم شعور بعدم الرضا إزاء ما تحقّق خلال السّنوات الخمس، قياساً إلى ما كانوا ينتظرون من نتائج. دون الانتقاص من أهمّيّة ما أُنجِز، ودون إغفال النيّات الحسنة والجهود التي بُذلت لبناء الأرضيّة اللازمة للوصول إلى كشف مصير الأحبّة المغيّبين، توجب الموضوعيّة الإقرار بأنّ تململ الأهالي نابعٌ من طول معاناتهم ومن فقدانهم الثقة بدولتهم التي لم تكلّف نفسها البحث عن أبنائها، لكنهم بالتأكيد متمسّكون بالهيئة الوطنية، وقد حرصوا على عدم حصول فراغ بعد انتهاء مدّة الولاية الأولى وتمكّنوا من فرض تعيين أعضاء جدد للولاية الثانية للهيئة (المرسوم رقم 973 بتاريخ 2025/8/27).

الهيئة الوطنيّة: خشبة خلاص لجنة الأهالي

لم ولن تتوقّف لجنة الأهالي عن المطالبة بإزالة كلّ المعوّقات التي تعترض قيام الهيئة الوطنية بمهمّتها النبيلة. كذلك تأمل أن يبدأ الأعضاء الجدد عملهم انطلاقاً من الأسس التي بناها الأعضاء السّابقون. تتطلّع لجنة الأهالي إلى انطلاق عمل الهيئة بوتيرة تصاعديّة، وهي ستواكبه وستقوم بكل ما يساهم في حسن سير العمل وتقدّمه وصولاً إلى برّ الخلاص.

آلية الدّفع إلى الأمام

إنّ النضال من أجل معرفة مصير المفقودين مطلب إنساني بالدّرجة الأولى، لكنه أيضاً معركة سياسيّة حقوقيّة ومجتمعيّة بامتياز، لذا فالنضال لا ينحصر بعائلاتهم، بل هو مسؤوليّة المجتمع.

وعليه، رأت لجنة الأهالي وجوب تكثيف العمل على نشر الوعي بشأن قضيّة المفقودين والقانون 2018/105 وبأهمّيّة تطبيقه، خصوصاً بين الفئات الشبابيّة التي بغالبيّتها تجهل مجريات الحرب، وأسبابها ونتائجها، مع أنّها ورثت تبعاتها.

من المشاريع والأنشطة التي قامت بها لجنة الأهالي لهذه الغاية:

- تنظيم لقاءات في عدد من الجامعات والبلديّات الواقعة خارج بيروت لتعريف جيل الشباب بالقضيّة وبنضال لجنة الأهالي مع شركاء داعمين محلّيّين ودوليّين الذي أثمر قانوناً كرّس حقّ المعرفة، والإضاءة على دورهم لفرض تطبيق القانون. نفّذ هذا المشروع بالشراكة مع جمعيّة 'لنعمل من أجل المفقودين' وبدعم من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.
- تنظيم معرض خطّ زمني في الذكرى الأربعين لتأسيس لجنة الأهالي في ملتقى السفير، الذي يضيء على أهم المحطّات النضاليّة للّجنة وعلى كيفيّة التعاطي الرسمي اللامسؤول. أصبح المعرض دائماً بعد نقله إلى بيت بيروت في السوديكو. وقد استقبل ولا يزال عدداً وافراً من طلّاب المدارس والجامعات برفقة أساتذتهم، وأدّت الزيارات إلى إثارة نقاشات واسعة ومهمّة.

- العمل على التّوثيق والأرشفة لنضال اللّجنة لحفظ الذّاكرة الجماعيّة وضمان عدم تكرار الماضي، إضافة إلى عدّة أنشطة، منها: إصدار كتاب 'طواحين الهوى' بهمّة أقلام 15 سيّدة من لجنة الأهالي، إطلاق حملتين على وسائل التّواصل الاجتماعي بمناسبة خمسين الحرب: تجهيز خمس حلقات بودكاست حصدت عدد كبير من المشاهدين، واستكتاب مجموعة متنوّعة الاختصاص والموقع عن المناسبة، وسوف تنشر في كتاب.
- بادرت لجنة الأهالي إلى مناقشة فكرة إنشاء منتدى مدني لدعم تطبيق القانون 2018/105 مع عدد من الأصدقاء والناشطين. وجرى التداول بوضع ورقة عمل نوقِشَت وطُوِّرَت ورافقها إطلاق عريضة وطنية لا تزال سارية. وأُطلق المنتدى رسمياً خلال مؤتمر صحافي عُقد في بيت بيروت بتاريخ 2025/9/12.
- استمرار الضغط المجتمعي لتفعيل تطبيق آليّات العدالة الانتقاليّة.

التّوصيات

على مستوى لجنة الأهالي

استمرار النضال لفرض تطبيق قانون المفقودين والمخفيّين قسراً عبر:

- متابعة العمل على تمكين الأهالي من خلال دعمهم النفسي والقانوني وبناء قدراتهم، باعتباره خطوة أساسيّة للاستمرار في معركتهم من أجل معرفة مصير أحبّائهم.
- العمل على استقطاب الجيل الثاني والثالث من أقارب الأهالي.
- متابعة الجهود التوعويّة على القضية مع جيل الشباب.
- السعي لتنفيذ مشروع التاريخ الشفوي مع الأهالي.
- استمرار النضال للمصادقة على الاتّفاقيّة الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- الضغط لأجل إدخال قضيّة المفقودين والمخفيّين قسراً في المناهج التعليميّة.

على مستوى التنسيق مع الهيئة الوطنيّة

- مواكبة عمل الهيئة الوطنيّة لدفعه إلى التقدّم وخلق جسر تواصل بين الهيئة والأهالي.
- تنسيق الجهود من أجل إنشاء قاعدة بيانات موحّدة للمفقودين وتأمين نظام حماية لها.
- تنظيم اجتماعات دوريّة مع لجنة الأهالي للبقاء على اطلاع مستمر على مسار العمل وعلى العراقيل التي تعترضها، كما تزويد اللّجنة بالمعلومات كافة التي تتوصّل إليها.
- نشر التقارير الدوريّة ليطّلع عليها الأهالي والرأي العام وفق ما ينصّ عليه القانون.
- ضرورة تنظيم اجتماعات رسميّة مشتركة مع رؤساء الأحزاب والتيّارات والمنظّمات السياسيّة كافة لشرح مندرجات القانون 2018/105، والاتفاق على خطّة عمل متكاملة لتزويد الهيئة بجميع المعلومات والتفاصيل المتعلّقة بالحرب وبالمفقودين المتوفّرة لدى كلّ منهم وفق آليّة تسليم تكون مريحة للجميع، ولا سيّما أنّ هذا

القانون لن يحاسب المرتكبين على ارتكاباتهم خلال الحرب، بل كلّ من يحجب النفاذ إلى المعلومات، أو مَن يتسبّب بعرقلة إتاحة المعلومات المطلوبة، أو مَن يعطي معلومات مغلوطة تؤدّي إلى تضليل عمليّة تقفّي أثر المفقود.

- تشكيل فريق متخصّص لاستكمال جمع العيّنات البيولوجيّة من أهالي المفقودين والمخفيّين قسراً، التي باشرت بجمعها البعثة الدوليّة للصليب الأحمر.
- وضع خريطة للمقابر الجماعيّة لتأمين حراستها تمهيداً للتعامل معها وفق ما حدّده القانون 2018/105.

المراجع

قرار رئيس الحكومة شفيق الوزان: تشكيل لجنة للاستقصاء عن المخطوفين والمفقودين. 1983/7/14.

قرار مفتي الجمهورية اللبنانية: تشكيل لجنة دار الفتوى. 1983/12/11.

قرار رئيس الحكومة رشيد كرامي: تشكيل لجنة لاستقصاء المعلومات عن المفقودين. 1984/6/1.

القانون رقم 84: منح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 1991/3/26. 1991/8/26.

القانون رقم 434: الأصول الواجب اتباعها لإثبات وفاة المفقودين. 1995/5/15.

جريدة السفير. 1999/10/30، ص.5.

قرار رئيس مجلس الوزراء سليم الحص رقم 2000/10: تأليف لجنة تحقيق رسمية للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين. 2000/1/21. جرى تمديده بالقرار رقم 2000/89. 2000/4/25.

جريدة المستقبل وجريدة السفير. أجواء غضب في مؤتمر لجنة أهالي المخطوفين. 2000/7/29.

جريدة النهار. تصريح الرئيس سليم الحص: نتائج لجنة التحقيق الرسمية مأساوية. 2000/7/29.

جريدة النهار. اجتماع قضائي لتوزيع ملفات الموقوفين العائدين من سوريا. 2000/12/14.

جريدة الاتحاد. تقرير لجنة التحقيق الرسمية للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين. 2000/12/18.

قرار رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري رقم 2001/1: تشكيل هيئة تلقّي شكاوى أهالي المفقودين. 2001/1/5. جرى تمديده تباعاً بعدة قرارات: رقم 2001/69 بتاريخ 2001/9/6 ورقم 2001/155 بتاريخ 2001/12/7.

جريدة النهار. مسوّدة تقرير هيئة تلقّي شكاوى أهالي المفقودين. 2005/4/29.

قرار رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي رقم 2005/43: تشكيل لجنة لبنانية سورية لمعالجة قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية. 2005/6/20.

قرار رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة رقم 2005/68: تمديد المهلة المعطاة للجنة مدة 3 أشهر إضافية. 2005/9/24. حصل آخر تمديد عام 2010.

المركز الدولي للعدالة الانتقالية. إطلاق مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً. 2012/2/29.

قرار مجلس شورى الدولة رقم 2011/224-2012 بشأن مشروع مرسوم إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمخفيين قسراً. 2012/8/9.

جريدة النهار. حملة العريضة الوطنية لجنة الأهالي تسجل سابقة في تاريخ البرلمان. 2018/4/14.

القانون رقم 105: قانون المفقودين والمخفيين قسراً. 2018/11/30.

الوكالة الوطنية للإعلام. موسى: إقرار قانون المفقودين والمخفيين قسراً خطوة كبيرة نحو السلم الأهلي. 2018/11/14.

المرسوم رقم 6570 وتعديلاته: تعيين أعضاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً. 2020/7/3.

المرسوم رقم 973: تعيين أعضاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً للولاية الثانية. 2025/8/27.

إطلاق المنتدى المدني لدعم تطبيق قانون المفقودين والمخفيين قسراً (2018/105) بتاريخ 2025/9/13.

LCPS

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989 ، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215- 55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 301 799 21 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org